الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/CONF.166/PC/L.18
31 August 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

اللجنة التحضيريـــة لمؤتمر القمة العالمـي
للتنمية الاجتماعية
الدورة الثانية
٢٢ آب/اغسطس - ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤
البند ٤ من جدول الأعمال

نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية: مشروع إعلان ومشروع برنامج عمل

عناصـر لمشروع الإعلان: تقرير مرحلي مقدم من رئيس اللجنة التحضيرية

يعبر التقرير المرحلي المرفق عما أفرزته المشاورات غير الرسمية التي أجراها رئيس اللجنة التحضيرية خلال دورتها الثانية. وهو يستهدف تيسير تحليل اللجنة التحضيرية لعناصر مشروع الإعلان ولهجته وأسلوبه.

010994 010994 94-43841

مقدمة

١ - نحن، رؤساء الدول والحكومات، قد التقينا للمرة الأولى في التاريخ في كوبنهاغن، عشية الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، لكي نولي أعلى أولوية لتحسين حالة الانسان، الآن وحتى يهل القرن الحادي والعشرون ونعيشه.

٢ - ونحن نقر بأن الناس الذين يعيشون في العالم قد أشاروا بطرق مختلفة الى وجود حاجة ملحة تدعو الى طرق المشكلات الاجتماعية البعيدة الغور المتغلغلة في المجتمعات كافة. فالناس:

(أ) لا يستطيعون العيش والعمل في سلام ووئام مع بعضهم البعض ومع بيئتهم عندما يعيش جزء كبير من البشرية في فقر متفش؛

(ب) لا يمكنهم أن يقبلوا ما يسببه انعدام العمالة المنتجة وانعدام الرزق من فقدان للكرامة ومعاناة وإهدار قدرات لأعداد غفيرة من الرجال والنساء والأطفال؛

(ج) لا يمكنهم أن يحولوا مجتمعاتنا إلى أماكن تتفجر فيها الطاقة الإبداعية وتعرف الرفاهية الجماعية عندما تصيب الهشاشة الشديدة قدرة الأفراد والجماعات، من الجنسين ومن مختلف الثقافات والأعراق والظروف الاقتصادية والمصالح والمطامح، على العيش في وئام.

٣ - إننا نود أن نغتنم الفرصة الفريدة التي أتاحتها نهاية الحرب الباردة لكي نستهل عصرا جديدا من التعاون يضع احتياجات الناس ومطامحهم في موضع القلب من قراراتنا.

٤ - وتحقيقا لهذه الغاية، نلتزم بهذا الاعلان وبرنامج عمله.

الجزء الأول

الحالة الاجتماعية الراهنة ودواعي انعقاد مؤتمر القمة

١ - لقد شهدت السنوات الخمسون الماضية تقدما غير مسبوق، إلا أنها شهدت أيضا بؤسا لا يوصف؛ فقد شهدت عولمة الرفاهية المقترنة بعولمة الفقر.

٢ - إذ أن العولمة، التي هي نتيجة من نتائج تعزيز الاتصالات، قد أحدثت زيادة كبيرة في التدفقات التجارية والرسمالية والتطورات التكنولوجية وأتاحت فرصا جديدة لتنمية اقتصاد العالم ونموه. وفي الوقت ذاته، تسفر عملية التغير والتكيف السريعة عن اللامساواة وعمليات التهميش، سواء داخل البلدان أو فيما بين الأمم. ويتمثل التحدي في كيفية إدارة هذه العملية بطريقة تعزز منافعها وتخفف من آثارها السلبية على الناس.

٣ - وقد كان هناك تقدم في بعض المجالات:

(أ) فقد تضاعفت ثروة الأمم سبع مرات في السنوات الخمسين الماضية، بل ونمت التجارة بطريقة أكثر إثارة من ذلك؛

(ب) وزاد العمر المتوقع في غالبية البلدان، وجرى إنقاص متوسط وفيات الرضع في البلدان النامية؛

(ج) وتحققت أوجه تقدم في معرفة القراءة والكتابة والتعليم الابتدائي، وفي التوسع في المؤسسات التعددية والديمقراطية.

٤ - إلا أننا نعترف بأن أناسا كثيرين في العالم قد أضيروا:

(أ) بتزايد العسر داخل مجتمعات كثيرة وبين البلدان الصناعية والبلدان النامية، بحيث اتسعت الفجوة الفاصلة بين الأغنياء والفقراء؛

(ب) ثمة مشكلات اجتماعية خطيرة ومشكلات انتقال في البلدان التي تشهد تغييرات جوهرية وديمقراطية في نظمها السياسية؛

(ج) إن بالعالم أكثر من بليون نسمة يعيشون في فقر مدقع، وأكثر من نصفهم يجوعون كل يوم؛ وهناك نسبة كبيرة من الرجال والنساء، لا سيما في افريقيا وفي أقل البلدان نموا، لا تتوافر لديهم إمكانية الحصول على دخل أو موارد؛

(د) هناك أكثر من ١٢٠ مليون نسمة على الصعيد العالمي متعطلون رسميا، وأعداد أكبر من ذلك لا تزال في حالة عمالة ناقصة؛ وأعداد غفيرة من الشبان لا أمل لها في الاندماج في مجتمعاتها عن طريق العمل المنتج؛

(هـ) والناس في جميع البلدان يواجهون بصورة مطردة الضعف والعزلة والتهميش والعنف وعدم ضمان المستقبل - لأنفسهم أو لأولادهم - نظرا لأن الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي تؤثر فيها الأحداث والظروف الجارية في مختلف أرجاء العالم.

٥ - إننا نعرف أن الفقر، وانعدام العمالة المنتجة، والتفكك الاجتماعي يمثلون إهدارا للموارد البشرية، وفشلا للأسواق والمؤسسات والعمليات المجتمعية، وحطا من الكرامة البشرية. وليس بوسعنا أن نواصل الحفاظ على ثقة شعوبنا إلا إذا جعلنا من احتياجاتها أولوية لنا.

٦ - والتحدي الذي يواجهنا هو البناء استنادا الى الدروس المستفادة والنجاحات المحققة، واستحداث ثقافة جديدة قائمة على التعاون والتقدم الاجتماعي، واحترام التزاماتنا الجارية، والاستجابة للاحتياجات الفورية لمن هم أشد تأثرا بالعسر الانساني، وإقامة إطار عمل للتنمية الاجتماعية محوره الناس ليهدينا في الحاضر والمستقبل. ونحن مصممون على مواجهة هذا التحدي وتعزيز التنمية الاجتماعية في شتى أرجاء العالم.

٧ - وهذه المشاكل جميعها عالمية الطابع تؤثر على بلداننا جميعها بطرق مختلفة. إلا أننا نقر، بوضوح، بأن البلدان النامية، لا سيما افريقيا وأقل البلدان نموا، تعيش حالة حرجة تقتضي اهتماما خاصا؛ كما نقر بأن البلدان التي تشهد تغييرات اجتماعية وسياسية جوهرية يلزمها دعم من المجتمع الدولي.

الجزء الثاني

المبادئ والقيم المشتركة والأهداف

٨ - إننا نلتزم، نحن رؤساء الدول والحكومات، برؤية ثقافية روحية أخلاقية للتنمية الاجتماعية تستند الى الكرامة الانسانية والمساواة والاحترام والمسؤولية المتبادلة والتعاون. ولذلك، سنسعى جاهدين الى إنشاء إطار عمل للاجراءات الوطنية والدولية:

(أ) يضع الناس في قلب التنمية ويضع الاقتصاد في خدمة احتياجات الانسان؛

(ب) يحترم الحاجة الى الرفاه الانساني الشامل والحياة المنتجة، بحيث يفي بمسؤوليتنا عن الأجيال المقبلة ويحمي سلامة بيئتنا واستعمالها المستدام؛

(ج) يدمج ترابط مجالات النشاط الاقتصادية والاجتماعية، الخاصة منها والعامة، ويحقق تكامل السياسات الاقتصادية والاجتماعية لكي يدعم بعضها بعضا دعما أشد من أجل رفاه البشرية جمعاء وكرامتها، ويطرق الأسباب الأساسية للفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي؛

(د) يعزز كرامة الانسان والعدالة الاجتماعية والتضامن على الصعيدين الوطني والدولي؛ ويكفل التسامح واللاعنف والتعددية واحترام التنوع الثقافي والاجتماعي والسياسي؛

(هـ) يحترم ويعزز الحق في التنمية وغيره من حقوق الانسان المقررة عالميا؛ ويعزز الحقوق والمسؤوليات التي تكفل التقدم الاجتماعي والضمان الاجتماعي للكافة، والسعي الى الصالح العام وعلاقات التناسق بين الكائنات البشرية وكوكبنا؛ ويعزز المساواة بين الرجل والمرأة؛

(و) يدعم تقدم الجنس البشري وأمنه كمبدأ هاد يتسنى بفضله لكل فرد من أفراد مجتمعنا الكوني أن يلبي احتياجاته الإنسانية الأساسية ويحقق على المستوى الشخصي كرامته وسلامته وإبداعه وما وهب من إمكانات. وهو يعني أيضا إنشاء بيوت آمنة وشوارع آمنه، وظروف عمل تحقق الأمان، والتوصل إلى السلم داخل الأمم وفيما بينها؛

(ز) ينشئ الحكم الصالح، بالنزاهة والاحترام والشفافية والكفاءة والفعالية والمساءلة في جميع المؤسسات العامة والخاصة؛ وبما يكفل للخيار الذي تختاره الحكومات ومنظمو الأعمال وأفراد المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والتعاونيات وغيرها من المنظمات المجتمعية وأعضاء المنظمات الدولية والمؤسسات المالية والنقابات العمالية، بل وجميع مواطني العالم في نهاية المطاف، أن يدعم في الأجل الطويل رفاه الناس في كل مكان؛

(ح) يدعو جميع الجهات الفاعلة الى الإعراب عن التزامها الذاتي بأن تعزز بأفعالها حالة الانسان؛

(ط) يشجع على تحسين اشتراك المجتمع المحلي واعتماده على النفس، مما يسهم اجتماعيا واقتصاديا في تحقيق درجة أعلى من الرفاه والحياة المنتجة للجميع، نظرا لأن الأشكال المتجددة من التعاون والشراكة على جميع الأصعدة وفيما بين جميع الجهات الفاعلة في العملية الإنمائية ضرورية لتحقيق التقدم الاجتماعي؛

(ي) يمنح المقدرة للناس جميعا، لا سيما الفقراء، لكي يشتركوا في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم ومجتمعاتهم ويمكنهم من ذلك، على أساس من الثقة والمعاملة بالمثل والإشراك والدعم المتبادل.

الجزء الثالث

الالتزامات

٩ - استنادا الى رؤيتنا المشتركة للتنمية الاجتماعية، نقطع على أنفسنا الالتزامات التالية، بكل الاحترام للسيادة الوطنية وأولويات السياسة العامة الوطنية:

الالتزام الأول

نلتزم بتعزيز التقدم الاجتماعي والارتقاء بحالة الإنسان، وبإيلاء أعلى أولوية لذلك في السياسات والجهود الوطنية والدولية.

وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا:

(أ) سنشجع توزيع الدخل توزيعا عادلا وإمكانية الحصول على الموارد بفعل سياسات تستهدف زيادة العدالة الاجتماعية على جميع الأصعدة؛

(ب) سنسهل استئناف نمو الاقتصاد العالمي وتحسين إمكانية وصول البلدان النامية الى الأسواق والاستثمارات المنتجة والتكنولوجيات، مع إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات البلدان ذات الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال؛

(ج) سنعد ميثاقا عالميا تتعهد بمقتضاه جميع الحكومات والمؤسسات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة والوكالات الانمائية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بالعمل على تحقيق التقدم المستدام عملا على بلوغ الأهداف الرئيسية التي اتفق عليها مؤتمر القمة؛

(د) سنطرق عبر مختلف أشكال التعاون، المشكلات والأخطار العالمية التي من قبيل الأمراض القابلة للانتقال، والجريمة المنظمة، وإساءة استعمال المخدرات، والاتجار بالمخدرات والجرائم المتصلة به، والإرهاب.

الالتزام الثاني

نلتزم بهدف استئصال شأفة الفقر من العالم، في أقصر فترة ممكنة، بالاجراءات الوطنية الحاسمة والتعاون الدولي، باعتبار ذلك واجبا أخلاقيا سياسيا محتما على الجنس البشري.

وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا، على الصعيد الوطني:

(أ) سنلتزم بتحديد التزامات وطنية معينة ذات أطر زمنية، لاستئصال شأفة الفقر المدقع؛

(ب) سنركز جهودنا وسياساتنا على تلبية الأساسي من احتياجات الناس كافة، فيما يختص بالأمن الغذائي والقضاء على سوء التغذية، وبالرعاية الصحية الأولية وتنظيم الأسرة الاختياري، ومياه الشرب المأمونة والتصحاح، والتعليم الابتدائي الشامل، والمأوى المناسب، وإمكانية الحصول على الإعلام والمعرفة؛

(ج) سنستعرض الميزانيات القومية ونعدلها لكي تلبي هذه الاحتياجات الأساسية، على أساس الأولوية؛

(د) سنضع وننفذ سياسات تكفل حصول الناس جميعا على حماية اقتصادية واجتماعية في أثناء التعطل، والمرض، وتربية الأطفال، والعجز، والشيخوخة؛

(هـ) سنولي أولوية خاصة لاحتياجات المرأة والطفل.

وعلى الصعيد الدولي، سنزيل جميع العقبات الحائلة دون تحقيق هذا الالتزام تحقيقا مستداما وسنكفل أن تقدم جميع المؤسسات الدولية، لاسيما المصارف الانمائية المتعددة الأطراف، المساعدات الى البلدان النامية وغيرها من البلدان المحتاجة، لكي تواصل هذه البلدان جهودها الرامية الى تحقيق هدفنا العام المتمثل في استئصال شأفة الفقر كفالة الحماية الاجتماعية الأساسية.

الالتزام الثالث

نلتزم بتمكين الناس كافة من كسب رزقهم بفضل ما يختارونه بحرية من عمالة منتجة أو عمل لحسابهم أو أشكال العمل الأخرى.

ونلتزم بالحفاظ على العمالة الكاملة كهدف عام.

وتحقيقا لتلك الغايات، فإننا:

(أ) سنجعل تهيئة فرص العمل لب الاستراتيجيات والسياسات التي تأخذ بها الحكومات والمؤسسات الاقتصادية الخاصة والمنظمات الدولية؛

(ب) سنعزز الاستثمار القائم على كثافة الأيدي العاملة، وسنلتزم بما يناسب من نفقات وتكنولوجيات لجعل استراتيجيات العمالة منتجة ومستدامة؛

(ج) سنولي أهمية خاصة لتوظيف الشباب وتقليل بطالتهم الى الحد المتوسط الوطني؛

(د) سنتوسع في فرص العمل وانتاجيته بوسائل من قبيل الاستثمار بكثرة في الموارد البشرية، لاسيما بتوفير التعليم والرعاية الصحية، وبتشجيع عمل الناس لحسابهم وتشجيع المشاريع الصغيرة، وتحسين إمكانية الحصول على الائتمان، والإعلام، والتدريب، والبنية الأساسية؛

(هـ) سنضمن حصول العمال على التسهيلات التدريبية والمهارات والقدرات اللازمة للتكيف مع التكنولوجيات وأسواق العمل المتغيرة.

وعلى الصعيد الدولي، فإننا:

(أ) سنكرس أنفسنا لوضع سياسات اقتصاد كلي تعزز النمو الاقتصادي المستدام الطويل الأجل، والأسواق المفتوحة، والاستثمار العالمي الموزع توزيعا جيدا، وفرص التصدير المتعاظمة للبلدان النامية؛

(ب) سنكرس أنفسنا للهدف المتمثل في ضمان وظائف طيبة بما يحقق الاحترام التام لاتفاقيات منظمة العمل الدولية.

الالتزام الرابع

نلتزم بتعزيز التكامل الاجتماعي، وذلك بتشجيع إقامة مجتمعات جامعة لكل الناس تقوم على الاشتراك وتتسم بالعدالة والأمان والاستقرار. ويقتضي التكامل الاجتماعي القضاء على جميع أشكال التمييز، وتقاسم القيم الأساسية، واحترام التعددية والتنوع.

وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا:

(أ) سنعقد العزم على ضمان وجود قوانين وهيئات فعالة لمنع التمييز بسبب الجنس أو العرق أو الدين أو العمر أو العجز؛

(ب) سنسلم تمام التسليم بما للشعوب الأصلية من حقوق أصيلة، وبالحاجة الى تبني استراتيجيات معينة لتهيئة المزيد من الاحترام للتنوع الثقافي ولاحتياجات اللاجئين والمهاجرين؛

(ج) سنكفل حماية الفئات المحرومة والضعيفة والأفراد المحرومين والضعفاء، بمن فيهم المسنون والمعوقون؛

(د) سنشجع اشتراك الجميع اشتراكا تاما في وضع وتنفيذ القرارات المؤثرة على سير مجتمعاتنا ورفاه الأفراد؛

(هـ) على ضوء أهمية الاتصال والاعلام للتكامل الاجتماعي واحترام التنوع، سنشجع التفهم والوعي لتكفل اشتمال نظام التلفزة الوطني والدولي الراهن على حيز للتلفزة العامة، التي لا تسيطر عليها الحكومة ولا تتجه لتحقيق الربح وحده.

الالتزام الخامس

نلتزم بتحقيق المساواة التامة بين الرجل والمرأة وبزيادة إسهام المرأة في التقدم الاجتماعي والتنمية الاجتماعية.

وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا:

(أ) سنزيل جميع العقبات التي تحول دون المساواة بين الجنسين وسنشجع اشتراك المرأة اشتراكا تاما في الارتقاء بالمجتمعات؛

(ب) سنضع أهدافا، وغايات محددة، لكي نقلل من الفروق بين الجنسين، نظرا لأن المساواة بينهما من العناصر المكونة لجميع السياسات المتصلة اتصالا مباشرا بأهداف مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية؛

(ج) سنكفل التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وغيرها من الصكوك ذات الصلة، وإلغاء التحفظات المتعلقة بها وتنفيذ جميع أحكامها؛

(د) سنعزز تغيير المواقف والسياسات والممارسات التي تحول دون تحقيق المساواة التامة بين الجنسين واشتراك المرأة التام؛

(هـ) سنكفل التوازن بين الجنسين في اتخاذ القرار وآليات تنفيذ السياسات العامة.

الالتزام السادس

نلتزم بتعزيز تنمية افريقيا وجميع البلدان الأقل نموا تنمية اقتصادية واجتماعية وبشرية.

وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا:

(أ) سنوفر حلا لمشكلة الديون؛

(ب) سنتخذ تدابير خاصة لتيسير التجارة؛

(ج) سنزيد المساعدة الانمائية الرسمية للبرامج الاجتماعية وسنشجع الاستثمارات العامة والخاصة؛

(د) سنكفل تنفيذ الاستراتيجيات والتدابير الرامية الى تنمية افريقيا التي قررها المجتمع الدولي والمنظمات الافريقية.

الالتزام السابع

نلتزم بإكساب برامج التكيف الهيكلي وجهة اجتماعية وجعلها غير ضارة بالفئات الأضعف.

ولهذا، فإننا:

(أ) سنلتزم باستعراض ما لبرامج التكيف الهيكلي من تأثير سلبي على التنمية الاجتماعية استعراضا يتناول كل بلد على حدة، وبتقليل أثرها السلبي على التنمية الاجتماعية، وبإدماج هدف التخفيف من حدة الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين في تلك البرامج. والأولوية الأولى هي حماية البرامج الاجتماعية الأساسية والإنفاق الاجتماعي الأساسي من التخفيضات الميزانوية الشاملة؛ وسيكون من اللازم إدخال التغييرات المناسبة على سياسات مؤسسة بريتون وودز؛

(ب) سنكفل مراعاة جميع سياسات التكيف، بما فيها السياسات الناشئة عن فترات الانتقال والعولمة والتغير السريع، للأهداف الاجتماعية والحاجة الى حماية أضعف شرائح المجتمعات. وفي هذا الصدد، يلزم الدعم من المنظمات الاقليمية والدولية؛

(ج) سنطلب الى الأمم المتحدة أن تستعرض ما لبرامج التكيف الهيكلي من تأثير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وسنطلب الى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما من المؤسسات الانمائية المتعددة الأطراف استعمال تقديرات الأثر الاجتماعي وغيرها من الأساليب ذات الصلة لضمان زيادة التركيز زيادة ملحوظة على مسائل التنمية الاجتماعية والاحتياجات الانسانية الأساسية.

الالتزام الثامن

نلتزم بتوليد موارد كافية لتحقيق أهدافنا والوفاء بالتزاماتنا من أجل التنمية الاجتماعية.

وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا:

(أ) سنكفل للنظم الضريبية أن تكون تصاعدية، على أساس زيادة إسهام من يملكون قدرة أكبر على الدفع، وسنضمن تحصيل الأعباء الضريبية بكفاءة وعدالة؛

(ب) سنكفل كذلك أن تحصل النظم الضريبية على إسهامات مناسبة عادلة من المؤسسات الاقتصادية، بالإضافة الى الأفراد من المواطنين، بطرق تثبط أنشطة المضاربة وتشجع الأنشطة المنتجة حقا والموجهة لتهيئة فرص العمالة.

الالتزام التاسع

على الصعيد الدولي، نلتزم، في إطار تعاون دولي متعاظم، بتحسين البيئة الاقتصادية الدولية وبتحسين المساعدة المالية الدولية.

وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا:

(أ) سنكفل تحسين الإمداد بالمساعدة المالية الدولية للبلدان النامية تحسينا شديدا وتحسين استعمال هذه المساعدة تحسينا شديدا، ولا سيما لأجل استئصال شأفة الفقر وتحسين حالة الفئات المهمشة والضعيفة؛

(ب) سنلتزم بالسعي جاهدين الى الوفاء بالهدف المتفق عليه المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي للمساعدة الانمائية الرسمية عموما، في حدود إطار زمني سيحدده كل بلد، وسنسعى الى زيادة حصة التمويل المخصصة لبرامج التنمية الاجتماعية، المكافئة لنطاق وحجم الأنشطة اللازمة لتحقيق أهداف وغايات هذا الاعلان وبرنامج عمله؛

(ج) سنبقي على الجدول الزمني المتفق عليه لتنفيذ اتفاقات مراكش التجارية وسنطلب تقريرا تعده منظمة التجارة العالمية لأجل المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تأثير تحرير التجارة على التقدم المحرز في البلدان النامية بصدد تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية وبشأن مجالات موالاة التحرير التي تتطلب اهتماما خاصا من أجل مساعدة تلك البلدان؛

(د) سنكفل التنفيذ العاجل للاتفاقات القائمة المتعلقة بتخفيف عبء الديون وسنتفاوض على مبادرات أخرى لكي يتحقق في موعد مبكر إلغاء جميع ديون البلدان ذات المديونية الباهظة. وفي ميدان التعاون الدولي والمساعدة المالية الدولية، لا بد من إيلاء اهتمام لاحتياجات البلدان ذات الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال؛

(هـ) سنرسم بشكل فعال إطار عمل للتعاون الدولي بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية، المتفق عليه في ميثاق الأمم المتحدة، بما فيه الدور المرتأى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

(و) سنشجع على نشوء بيئة اقتصادية دولية تشجع الاستثمارات الطويلة الأجل والمؤسسات الاقتصادية المنتجة، المنشئة للوظائف، والمتصفة بروح المسؤولية الاجتماعية واحترامها للبيئة؛

(ز) سنكفل إعمال النظام الدولي القائم المؤلف من صكوك حقوق الانسان، الذي يفرض فعلا واجبات ملزمة فيما يتعلق بجوانب رئيسية عديدة من جوانب التنمية الاجتماعية، أعمالا أعم وأفعل؛

(ح) سنطالب بتقديم تيسيرات فعالة للاتفاقات المتحققة في مؤتمر القمة هذا وبرصدها على الصعيدين الوطني والدولي، وبالاتفاق عندئذ على مبادرات أخرى؛

(ط) سنحدد موعدا لمؤتمر قمة عالمي ثان للتنمية الاجتماعية، لأجل استعراض التقدم في تنفيذ اتفاقات مؤتمر القمة هذا، ومن أجل الاتفاق على مبادرات أخرى، إذا دعت الضرورة الى ذلك.

١٠ - ترد في برنامج العمل المرفق تفاصيل ما ستتخذه حكوماتنا، الى جانب المنظمات الدولية وسائر الجهات الفاعلة في العملية الانمائية، من تدابير لتنفيذ الأهداف والالتزامات المشهرة في هذا الاعلان .

- - - - -